

معًا.. لسعوية ولائيات لفتحة تصنعان الاستقرار لشرق الأوسط

شراكة استراتيجية تُعيد تشكيل مستقبل المنطقة والعالم

جيسون إبستين

رئيس Southfive Strategies LLC

محمد الحامد

محلل جيوسياسي سعودي

الزيارة التاريخية

تعُد زيارةولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى واشنطن اليوم الثلاثاء بأن تكون أكثر من مجرد محطة دبلوماسية عادية. فصيغة "زيارة دولة"— وهي الأعلى في البروتوكول الدبلوماسي الأميركي، والأولى من نوعها خلال الولاية الثانية للرئيس دونالد ترامب — من المرجح أن تُعيد التأكيد وتعزز الشراكة السعودية-الأميركية بوصفها حجر الزاوية للاستقرار في الشرق الأوسط الذي كان تقليدياً مضطرباً ومتقلبًا، وما يمتد إلى ما بعده من مناطق أخرى حول العالم.

على مدى عقود، لعبت المملكة العربية السعودية دوراً محورياً في دعم المكانة العالمية للولايات المتحدة، إذ كانت ضامناً لأمن الخليج العربي (الخليج الفارسي)، وقائدةً روحيةً للعالم الإسلامي، وركيزةً أساسيةً في نظام "البترودولار" الذي أسهم في ترسيخ الهيمنة المالية الأمريكية.

ومع ذلك، ظلّ كثيرون في واشنطن متربدين في الاعتراف بأهمية الرياض. وخلال معظم فترة إدارة بايدن، جرى التعامل مع العلاقات الثنائية باعتبارها أمراً مفروغاً منه، ولم يُعد تعزيزها إلا عند الحاجة إلى زيادة إنتاج الهيدروكربونات في المنطقة.

وعلى النقيض من ذلك، أدركت إدارة ترامب منذ البداية أن الأمن حول شبه الجزيرة العربية لا يقل أهمية عن الأمن في أوروبا، لأن الدفاع عن قلب الطاقة العالمي وشريان التجارة في الخليج يؤثر مباشرةً على الاقتصاد الأميركي، وعلى قوته عملته، وعلى قيادته العالمية في نهاية المطاف.

الدور الإقليمي للمملكة

ويمتد الدور الإقليمي للمملكة إلى الجهود الدبلوماسية أيضاً. ففي الوطن العربي، كانت السعودية في قلب المساعي الرامية إلى استقرار لبنان ومواجهة التطرف، بينما دفعت في سوريا نحو حلول توازن بين الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات الأمن الإقليمي. وقد جاء رفع الرئيس ترامب للعقوبات عن سوريا في وقت سابق من هذا العام بعد مشاورات مطولة مع ولي العهد — في إشارة واضحة إلى أن واشنطن تعرف بقيادة الرياض في صياغة النتائج في العواصم العربية.

وساطة المملكة في النزاعات

كما كانت المملكة وسيطاً لا غنى عنه في مساعدة إدارة ترامب على التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، وقد تعهدت بدعم جهود إعادة إعمار القطاع وتأهيله سياسياً. وبالمثل، قد يعيد اجتماع الثلاثاء زرع بذور الاندماج الإقليمي التي تراجعت بعد هجمات حماس في 7 أكتوبر 2023، بما قد يفتح المجال أمام اتفاق مستقبلي لتطبيع العلاقات بين المملكة وإسرائيل. وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين السعوديين ماراً أن شرط المملكة الأساسي هو قيام دولة فلسطينية مستقلة، فإن الرئيس ترامب قال مؤخراً في برنامج "60 دقيقة" إنه لا يرى هذا الشرط "ضرورة مسبقة".

المملكة كقوة توازن

وتعتبر المملكة قوة توازن داخل الخليج. فقد أظهرت قدرتها على التعافي بعد هجمات أرامكو عام 2019 التي شنتها الحوثيون في اليمن، كما ظهر تأثيرها الهادئ بعد الضربة الإسرائيلية ضد عناصر حماس في قطر في يونيو – في دلالة على أن أمن شبه الجزيرة لا يمكن فصله عن المصالح الاستراتيجية الأميركية.

كما تعزّز هذه التطورات صورة المملكة بوصفها قائداً موثوقاً للعالمين العربي والإسلامي السائرين نحو التحديث والاستقرار، والرافض بلا تردد للتطرف العنيف والدعائية الرجعية.

"حين قام الرئيس ترامب بأول زيارة خارجية له إلى الرياض عام 2017، شكلت تلك الزيارة بداية عهد جديد في العلاقات السعودية-الأمريكية، تمثّلت بمشاركة معه الملك سلمان والرئيس المصري

الاميركية، توجت بمشاركةه مع الملك سلمان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في افتتاح إعتدال "المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف".

الاستثمارات والاتفاقيات

أما عودته إلى المملكة في مايو الماضي، فقد كانت زيارة مليئة بالمضمون: التزامات سعودية بشراء منتجات أميركية بقيمة 600 مليار دولار تشمل التكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية، بالإضافة إلى صفقة دفاعية ضخمة بقيمة 142 مليار دولار — وهي الأكبر في التاريخ.

وكما قال الرئيس ترامب خلال زيارته هذا العام: "إن الرخام اللامع في الرياض لم يُبنَ على أيدي منظري بناء الأمم أو المحافظين الجدد أو المنظمات الليبرالية غير الربحية. إن ولادة شرق الأوسط حديث جاءت على أيدي شعوب المنطقة أنفسهم." كانت هذه الرسالة دلالة على فهم عميق بأن الإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط يُقاد من الداخل، لا يُملأ من الخارج.

نتائج الزيارة المتوقعة

ستتجاوز إقامةولي العهد في واشنطن حدود المراسيم الدبلوماسية، لتترجم الوعود إلى نتائج ملموسة. فمن المتوقع أن تنتقل الاتفاقيات الدفاعية من الورق إلى التنفيذ، بما يضمن التشغيل التكاملي الكامل بين المنظومتين السعودية والأمريكية لحماية الخليج وتأمين تدفقات الطاقة العالمية.

وبالقدر نفسه من الأهمية، قد تُرسّخ الزيارة موقع المملكة كـ"ممر حösية" للتقنيات الأمريكية الموثوقة — في مجالات الرقائق والذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية — وهي القطاعات التي تشكل بنية الاقتصاديين السعوديين

والأمريكي. وليس من المستغرب أن الشركات الأمريكية الكبرى لم تعد تكتفي بالتصدير إلى المملكة، بل بدأت بتأسيس مقراتها الإقليمية داخلها، مما يعزز القدرة التنافسية الأمريكية خارج حدودها. خلال سنوات إدارة بايدن، سعت المملكة أيضًا إلى إبرام اتفاق نووي مدني مع الولايات المتحدة، ومن المتوقع إحراز تقدم في هذا الملف.

التعاون البحري والأمني

وقد يشهد التعاون البحري في الخليج والبحر الأحمر توسيعًا إضافيًّا لتعزيز القدرة على رصد أي تهديدات — سواء من دول أو جماعات قرصنة — والتعامل معها بسرعة. فهذه الممرات الحيوية مهمة للأمن القومي الأمريكي بقدر ما هي ضرورية لاستقرار المملكة.

+60

اتفاقيات أمنية وعسكرية مشتركة
تم توقيعها بين المملكة والولايات
المتحدة

75%

زيادة التعاون الاقتصادي بين
البلدين خلال السنوات الخمس
الماضية

120

قضايا إقليمية تم بحثها خلال

